



## الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي

وجه البعض انتقادات لقانون حمورابي منطلقين من معايير قانونية حديثة متناسين الفترة الزمنية التي تفصل بين ذلك القانون والوقت الحاضر والقيم والثقافات والاعراف التي تطورت منذ تلك الفترة ولحد الآن. لذا ستذكر تلك الانتقادات مع الرد عليها.

### ١- القسوة في الاحكام:

رأى البعض ان حمورابي لم يجار التطور العام في الاحكام حيث رجع الى مبدأ القصاص في العقاب بعد أن كان مبدأ الدية سائدا قبله لاسيما في قانون اورنمو الذي سبقه بحوالي ٧٠٠ عام. كما ان حمورابي اتسم بطابع القوة في العقوبات الجنائية . حيث جاءت عقوبة الاعدام في حالات كثيرة كما جاءت نصوص أخرى بأحكام بتر الاعضاء

### الرد:

ان تأسيس دولة موحدة تصبو إلى التقدم والازدهار، واستتباب الأمن على انقاض مجموعة من دويلات المدن القائمة على النزاع والفوضى. لا بد وان يستند إلى احكام قاسية . تردع المخالف وتوطد الامن

### ٢- عدم منطقية اسلوب عرض المواد:

ان طريقة عرض مواد قانون حمورابي تختلف عن الخطة المعتادة في ترتيب مواد القوانين الحديثة حيث تتضمن الاخيرة فصول تضم مجموعة احكام تعالج مسألة معينة أو مسائل متقاربة. وهكذا تتعاقب الفصول بشكل منطقي مقبول . بل جاء قانون حمورابي بشكل مواد متسلسلة دون تقسيمها الى ابواب وفصول.

### الرد:

ان التسلسل القانوني المنطقي الحديث القائم على عرض المواد القانونية بحسب موضوعاتها لم يكن معروفا في التفكير القانوني العراقي القديم لا بل ان تسلسل الافكار بشكل عام في ذلك العصر يختلف عن عصرنا الحالي ، ومع ذلك فقد حاول بعض الباحثين معرفة الفكرة التي على اساسها جمع المشرع البابلي مجموعة احكام مع بعضها لاييل ذهب البعض الى ايجاد نوع من الوحدة والانسجام في الاحكام بحيث تصنف الى مجاميع او فصول .

### ٣- عدم ذكر بعض المسائل المهمة:

لم يخصص قانون حمورابي احكاما قانونية لبعض المسائل المهمة بل ذكرها عرضا ونظمها احيانا ضمن معالجة حالات ووقائع اخرى بحيث يستشف عدم اهتمامه بتلك المسائل المهمة. رغم أهميتها . فعلى سبيل المثال لم يتعرض الجريمة الشروع في القتل ولا لجريمة خطف الرقيق كما لم يعالج موضوع سرقة المياه . ولم يذكر عقوبة قتل كما لم يتطرق الى اهم عقد وهو عقد البيع بشكل مباشر بل تطرق اليه عرضا .

### الرد:

لم يقنن حمورابي كل الأعراف والقوانين التي كانت سائدة في عصره بل عالج ما كان غامضا منها أو محل شك أو مختلف عليه أو اراد ادخال تحوير عليها أو ابدالها ... الخ.

لذا فان الحالات غير المنصوص عليها تطبق بشأنها القوانين والاعراف السائدة لان قانونه لم يبلغ تلك القوانين والاعراف التي لا تتعارض مع قانونه .

### ٤- ثنائية الحلول

وضع حمورابي احيانا حكمن مختلفين المسألة واحدة أحدهما مستمد من أصل سومري والآخر اكدي خاصة في مسائل الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق وغيرها. وهذا يعني امكان اختيار الافراد أي من الحكمين دون الآخر .

### الرد:

بعد قيام الدولة الموحدة في العراق اراد حمورابي ان يوجد القوانين ايضا لاسيما في الجزئين المهمين من امبراطوريته وهما سومر واكد . ومع رغبته في ترجيح معالم الحضارة الاكديّة على السومرية الا انه لم يستطيع على ما يبدو وان يبلغ - بعض النظم القانونية السومرية والتي كانت سائدة . لذا ادخلها في قانونه بجانب حلول اكديّة .

## ٥- عدم وجود قواعد ومبادئ عامة:

لم يتضمن قانون حمورابي ومبادئ وقواعد عامة يمكن الاستناد اليها في تفسير جميع الحالات التي تنطبق عليها شروطها. كما هو الحال في القوانين الحديثة بل جاء بحالات محددة عملية ووضع لها احكاما خاصة .

## الرد:

ان وضع قواعد عامة ومبادئ تستلزم ادراك الكثير من التجريد والتعميم. وهذه الحالة لم يدركها العراقيون القدماء في تلك الفترة. وبسبب النزعة العملية لقوانينهم ابتعدوا عن الخوض في النظريات العامة .

## خصائص شريعة حمورابي

يعتبر قانون حمورابي بحق اكمل وانضج قانون مدون مكتشف لحد الان ولهذا ظل المحور الاساسي لاية دراسة تاريخية قانونية لاسيما في العراق . وقد اقسام هذا القانون بجملة من الخصائص ميزته عن القوانين الشرقية والغربية التي تزامنت معه وهي ما يلي:

١- تقدمية هذا القانون : بالنسبة للقوانين والاعراف التي سبقته فقد أوكل تنظيم الأمور الجنائية للملك والقضاء بدل الانتقام الفردي كالاخذ بالثار كما الغبي التعويض الاختياري عن الجرائم، ووضع بدله التعويض الاجباري ، وهذا مؤشر على نمو فكرة السلطة والدولة، واضطلاعها بتحقيق العدل، كما أولى عناية بالأسرة وتماسكها ، فلم يبيح الزواج عن طريق الخطف وكان للمرأة مكانة جيدة في قانون حمورابي ، حيث حفظ لها حقها في حالات الطلاق لاسيما دون سبب كما كان منصفا للمدين وخاصة عندما يكون الدائن جثما يتقاضى فوائد مرتفعة .

## ٢- اسلوبه العلمي:

جاء قانون حمورابي باسلوب علمي كما هو الحال في القوانين الحديثة. وبذلك تجنب الاسلوب الشعري الذي جاء به قانون مانو الهندي وقانون الألواح الروماني كما يمتاز بوضوح عباراته وصيغته القانونية .

## ٣- تلبية حاجات مجتمع متقدم:

وصل قانون حمورابي إلى درجة كبيرة من الرقي قياسا للقوانين القديمة . ملبيا بذلك حاجات شعب ذو مدنبة متقدمة فقد تضمن مبادئ للملكية الفردية . وحرية التعاقد. وتوصل المفاهيم القانونية كالعقود الباطلة . والحيل القانونية كما كان موفقاً في تنظيم التبادل التجاري المستند إلى الزراعة المتطورة وقد جاءت فيه احكام لازالت معمولة في بعض القوانين الحديثة لا بل فاقت احيانا كثيراً من القوانين الحديثة .

#### ٤- خلوه من الاحكام الدينية:

لم يتضمن قانون حمورابي احكاما دينية أو عقوبات اخروية ، مع انه جاء بوحي من اله الشمس ، شمش ، فلم يتعرض للعبادات ولا للكهان ، الا فيما يتعلق بامتيازات لقسم منهم في بعض المعاملات على عكس القانون الهندي .

#### ٥- عدالته ومعالجته لبعض المسائل الاجتماعية:

نتجه احكام قانون حمورابي بشكل عام . نحو تحقيق العدالة بين الناس ففيه احكام صارمة لحماية الضعيف من ظلم القوي. كما حدد اجور كثير من الاعمال وتحديد اسعار بعض الحاجات الضرورية. كالمح والزيوت والصوف كما وضع اجرا رسميا للعامل . اكثر مما كان يتقاضاه سابقا .

#### ٦- حرصه على احترام استقرار احكام المحاكم:

لقد الزمت المادة الخامسة من قانون حمورابي القاضي بعدم تغيير الحكم التي يصغره بعد تثبيته على رقيم مختوم. والا تعرض لعقوبة دفع اثني عشر مرة لماي به واقصائه عن منصب القضاء الى الابد لذا فهو اعدل من القانون الروماني في عصره العلمي .

#### ٧- تنظيم احكام الميراث:

اعطى قانون حمورابي للولاد حصصا متساوية في ميراث ابيهم ولم يعد الميراث فيه محصورا في الابن الأكبر . ولم يحرم الابن الذي توفي والده من ميراث جده، كما اعطى حصة للام والاخ في حالات معينة .

#### ٨- حماية حقوق القاصرين:

حرص قانون حمورابي على رعاية حقوق القاصرين بطريقة قلما تتوفر في التشريعات الحديثة. فمنع الارملة من الزواج الا باذن القضاة اذا كان لها اولاد قاصرين. وطلب من القضاة عدم منح الاذن الا بعد دراسة جيدة لوضعها . ثم الحصول على تعهد منها ومن زوجها الجديد بالمحافظة على اموال القاصرين وتربيتهم . وعدم قدرة الزوجة على بيع شيء من اموالهم. والا يعتبر البيع باطلا حيث يرجع المال الى القاصر، ويخسر المشتري مادفعه من ثمن .

#### ٩- اقرار بعض الحقوق للرقيق:

اقر قانون حمورابي بعض الحقوق للرقيق . خاصة فيما يتعلق بالزواج والميراث و معاربة التجارة والعمل فله أن يتزوج من طبقته أو حتى من طبقة الاحرار كما سمح له تملك الاموال وممارسة التجارة. وبذلك يعتبر متقدما على قانون الألواح الاثني عشر الروماني الذي لم يعترف للرقيق بأية حقوق .